

Distr.: General
14 November 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ شباط/فبراير - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية


موجز حلقة نقاش بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، والمهاجرين،
والأشخاص المشردين عبر الحدود الدولية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٠/٣٥، عقد حلقة نقاش بين الدورات بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، والمهاجرين، والأشخاص المشردين عبر الحدود الدولية. وطلب المجلس أيضاً إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم تقرير موجز عن حلقة النقاش التي عُقدت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إلى الآليات المناسبة قبل وقت كاف لضمان أن يصبّ في الاجتماع التقييمي للعملية التحضيرية المؤدية إلى اعتماد الاتفاق العالمي المتعلق بالهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وفي عمل آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار، لا سيما العمل الجاري الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالنزوح في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والثلاثين. وأعد هذا التقرير وفقاً لذلك الطلب.



الرجاء إعادة الاستعمال 

GE.17-20181(A)



* 1 7 2 0 1 8 1 *

أولاً - مقدمة

- ١- في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره ٢٠/٣٥، حلقة نقاش بين الدورات بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، والمهاجرين، والأشخاص المشردين عبر الحدود الدولية^(١).
- ٢- وترأس حلقة النقاش رئيس مجلس حقوق الإنسان، وافتتحها نائب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الذي أدلى ببيان.
- ٣- وأتاحت حلقة النقاش الفرصة للدول والمنظمات الدولية والجهات المعنية الأخرى لتناول العلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، والمهاجرين، والأشخاص المشردين عبر الحدود الدولية، مع التركيز على التحديات القائمة والفرص المتاحة في تعزيز وحماية وإعمال حقوق الإنسان للمهاجرين والأشخاص المشردين عبر الحدود الدولية في سياق الآثار الضارة الناشئة عن تغير المناخ.
- ٤- وبدأ الفريق عمله بكلمة رئيسية بالفيديو موجهة من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية. وشارك في حلقة النقاش مبعوث رئيس منبر التشرذم الناجم عن الكوارث، السيد فالتر كالين؛ والمدير التنفيذي لغرين بيبس - أفريقيا، السيدة نجيري كابييري؛ والمنسق الوطني لرابطة الشباب الوطنية للمنظمات غير الحكومية في كيريباس، السيد إنترونغا راي بينيتي، ومؤسس رابطة أمريكا الجنوبية للهجرات البيئية، السيدة إيريك راموس.

ثانياً - الجلسة الافتتاحية

- ٥- افتتح نائب المفوض السامي النقاش مشيراً إلى أن الأحداث المفاجئة الحدوث وآثار تغير المناخ البطيئة الحدوث تؤثر تأثيراً مدمراً في البشر وفي الكوكب. فمنذ عام ٢٠٠٨، يُقدر عدد المشردين كل سنة، داخلياً أو عبر الحدود، بنحو ٢٢,٥ مليون شخص بفعل الطقس أو الكوارث المناخية. وتندر الظواهر البطيئة الحدوث، مثل ارتفاع مستويات سطح البحر، وتدهور الموارد المياه العذبة والتعرية والتصحر وتحمض المحيط وتراجع الأنهار الجليدية بتسبب مزيد من البؤس الإنساني.
- ٦- ويلحق تغير المناخ ضرراً أشد وقعاً على الفقراء والأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأقليات وهم أقل الناس إسهاماً في الاحترار العالمي. فعلى سبيل المثال، يعيش زهاء نصف سكان بنغلاديش في مناطق الدلتا ويعيش قرابة ٧٨ في المائة من السكان على أقل من ٣,١٠ دولاراً يومياً ويعمل جلهم في القطاع الزراعي. ويكون الأشخاص الذين يعيشون في هذه الظروف عرضة على نحو فريد لتأثيرات تغير المناخ، مثل الظواهر المناخية البالغة الشدة وارتفاع مستويات البحر والفيضانات والتعرية وتلوث المياه الجوفية.
- ٧- ولتأثير تغير المناخ وقع سيئ على تمتع ملايين البشر بطائفة واسعة من حقوق الإنسان، من بينها الحق في الغذاء والمياه والصرف الصحي، والصحة، والسكن اللائق. والمهاجرون الذين يفرون من تأثيرات المناخ لا يفعلون ذلك بحض إرادتهم بل هرباً من الظروف التي لا تتيح لهم

(١) الفيديو الكامل عن حلقة المناقشة متاح على الموقع الشبكي لتلفزيون الأمم المتحدة (www.webtv.un.org).

التمتع بأبسط حقوقهم الأساسية. وهم يواجهون طوال هجرتهم كراهية الأجانب وصعوبات في الحصول على الغذاء والمياه والرعاية الصحية والسكن ومخاطر الاحتجاز التعسفي والاتجار بالبشر والهجمات العنيفة والاعتصاب والتعذيب التي لا تزال قائمة، وغير ذلك.

٨- وفي إطار الفريق العالمي المعني بالهجرة، تصدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الجهود الرامية إلى وضع مجموعة من المبادئ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة مثلما هو حال كثير ممن أُجبروا على الهجرة بسبب التأثيرات الضارة الناجمة عن تغير المناخ. وهذا الضرب من المبادئ التوجيهية ضروري لتوفير الحماية للذين قد لا يحق لهم الحصول على وضع اللاجئ بيد أنهم بحاجة لأن توفر الدول مزيداً من الحماية لحقوقهم الإنسانية. وأكد نائب المفوض السامي أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينص على حماية الحقوق الأساسية والكرامة لجميع الأشخاص النازحين، بيد أن ثمة ثغرات لا تزال قائمة في تلبية الاحتياجات المتعلقة بحماية الأشخاص الفارين من الآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما أولئك الذين يسعون إلى الفرار من أثر الظواهر البطيئة الحدوث.

٩- وتتيح المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية فرصة للمجتمع الدولي ليضع نظاماً لإدارة الهجرة العالمية يتخذ من المهاجرين محوراً له ويقوم على حقوق الإنسان ويراعي الاعتبارات الجنسانية. وتتيح المناقشات الجارية في فرقة العمل المعنية بالنزوح ضمن آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار فرصة مماثلة.

١٠- واختتم نائب المفوض السامي حديثه داعياً إلى العمل على معالجة الأسباب الكامنة التي تجبر الناس على النزوح بسبب تغير المناخ. فالتدابير التي تتخذ اليوم قد تلحق الدمار بالكوكب أو تصونه للأجيال القادمة. والعالم بحاجة إلى تحسين الحد من أخطار الكوارث، وتعزيز التزامات التخفيف من وطأة آثار تغير المناخ والتكيف معه المنصوص عليها في اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية. وإذا لزم إجراء عمليات إعادة التوطين المقررة، فينبغي أن تكون طوعية وتفي بالتزامات حقوق الإنسان الوفاء التام، فكل من ينزحون مضطرين بسبب تغير المناخ بحاجة إلى حماية حقوقهم الإنسانية حماية فعالة دون تمييز طوال هجرتهم. ويرى نائب المفوض السامي أن الإخفاق في مواجهة تغير المناخ وآثاره وفي حماية حقوق المهاجرين الإنسانية أمر لا يمكن السماح بحدوثه.

١١- وسلطت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالهجرة الدولية في كلمتها الرئيسية بالفيديو الضوء على أهمية إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، إذ أنه يقر بأن الدوافع التي تضطر الناس إلى النزوح، مثل الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية أو العوامل البيئية الأخرى، تتسم بالتعقيد. ويعد الإعلان إيذاناً ببدء عملية يتوقع أن تفضي إلى اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام ٢٠١٨. وستكون حلقة النقاش هذه مساهمة هامة في صياغة الاتفاق العالمي.

١٢- وترى الممثلة الخاصة أن "الهجرة طوعاً لا كرهاً" تمثل شعاراً جذاباً، بيد أن الهجرة تعزى في واقع الأمر إلى طائفة واسعة من الطوعية والاختيار الحر، عادة ما تنبثق عن مجموعة متنوعة من العوامل المعقدة. وتشكل تلبية احتياجات جميع من يضطرون إلى النزوح بفعل عوامل معقدة تلبية تامة مسألة رئيسية ينبغي على المجتمع الدولي والاتفاق العالمي معالجتها وتصميم حلول

طويلة الأجل، لا سيما عندما لا تكون العودة خياراً مستداماً. وفضلاً عن ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لنوع الجنس في سياق الهجرة. فالنساء يشكلن ثمانية وأربعين في المائة من المهاجرين وكثيرات منهن يهاجرن بمفردهن. والنساء المهاجرات صاحبات حقوق وعاملاً من عوامل التنمية وقيادات.

١٣- وفي الختام، دعت الممثلة الخاصة إلى وضع اتفاق علمي يوطد عرى التعاون الدولي ويتناول العوامل الباعثة على الهجرة ويركز على تعزيز حقوق جميع المهاجرين الإنسانية وحمايتهم وإعمالها، ولا سيما في حالة الفئات الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ الضارة. وإن عمل المجتمع الدولي متكاتفاً، أضحى وضع هذا النهج القائم على الحقوق والمراعي للاعتبارات الجنسانية مستطاعاً.

ثالثاً - حلقة النقاش

١٤- افتتح رئيس مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش ودعا المشاركين فيها إلى الإدلاء ببياناتهم.

ألف - إسهامات أعضاء فريق المناقشة

١٥- طلب مبعوث رئيس منبر التشرذم الناجم عن الكوارث، السيد فالتر كالين، إلى الحاضرين التأمل في وضع الناجين من الإعصار وسكان الجزر المرجانية المنخفضة، فقد يكون لبعضهم في الهجرة مفتاحاً لحياة أفضل. فالكوارث المفاجئة الحدوث، وفي صدارتها الفيضانات والعواصف الاستوائية، تشرذم زهاء ٢٢,٥ مليون شخص في المتوسط كل عام. ونزح غيرهم بسبب آثار الظواهر الطبيعية الحدوث، من قبيل ارتفاع مستويات البحر والتصحر. ولئن بقي معظم المشردين داخل بلدانهم، فإن بعضاً منهم عبر الحدود الدولية طلباً للحماية والمساعدة خارجها. ولا يُعرف مجموع عدد هؤلاء الأشخاص. ولم يوفر القانون الدولي لكثير منهم الحق في الدخول والإقامة فأضحوا عرضة للاستغلال والتهميش. وأبانت المشاورات التي أجرتها مبادرة نانسن بشأن التشرذم عبر الحدود بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥ أن حقوق الإنسان قد اضطلعت بدور هام في مجال الحماية في ثلاثة سياقات على الأقل.

١٦- أولاً، أتاحت حقوق الإنسان إرشادات بشأن تنفيذ تدابير الحد من مخاطر التشرذم وإدارتها في بلدان المنشأ. وكان لعوامل مثل كثافة السكان والفقر وسوء التدبير والإدارة ضلع في النيل من قدرة الأشخاص المتضررين على الصمود في وجه المخاطر الطبيعية. فالحق في الحياة والسلامة والصحة، من بين أمور أخرى، يعني التزاماً عاماً من قبل دول المنشأ بحماية الأشخاص من آثار المخاطر الطبيعية بتقليل تعرضهم لها بالتكيف مع تغير المناخ والحد من المخاطر. ويشكل هذا المسعى جزءاً أصيلاً من جهود التنمية المبذولة في سياق أهداف التنمية المستدامة. وإن لم تكفل تلك الجهود بالنجاح، فقد تُلزم الدول أيضاً بتوفير الحماية عبر الإخلاء وإعادة التوطين. وحرري يمثل هذه الجهود أن تحترم جميع حقوق الإنسان المعنية، ومن بينها الحق في الحصول على المعلومات وفي المشاركة وحقوق المرأة والأطفال والشعوب الأصلية والحقوق الثقافية. والتعاون بين دول المنشأ ودول المقصد لا غنى عنه لتيسير هجرة الأشخاص المتضررين النظامية والأمنة والكريمة إلى بلدان أخرى. ومن شأن ذلك أن يشكل وسيلة هامة للتكيف مع واقع تغير المناخ، على سبيل المثال في الحالة التي قد تصبح فيها الدول الجزرية المرجانية المنخفضة غير صالحة للسكن بصفة دائمة من جراء ارتفاع مستويات سطح البحر.

١٧- وثانياً، تكتسي حقوق الإنسان، مثل الحق في الغذاء والمياه والمأوى والصحة والتعليم، أهمية خاصة في حماية الأشخاص المتضررين طوال مراحل هجرتهم. وينبغي احترام حقوق الأشخاص المتضررين في الحماية من العنف الجنساني وغيره من أشكال العنف ومن الاتجار بالبشر وفي الحصول على المساعدة الإنسانية وحمايتهم وإعمالها سواء أكانوا قد عبروا الحدود الدولية أو لم يعبروها. وثمة حاجة لبذل جهود لحماية حقوق النساء والأطفال الذين يواجهون قدراً أكبر من المخاطر بأن يلحق بهم الضرر أثناء الهجرة.

١٨- ثالثاً، قد تكون النهج القائمة على حقوق الإنسان معيناً للأشخاص المنكوبين بالكوارث في الحصول على الإذن بدخول دول اللجوء والإقامة فيها. وفي حالات استثنائية يمكن أن تفرض التزامات عدم الإعادة القسرية بموجب القانون الدولي قيوداً على إعادة الأشخاص إلى بلدان متضررة من الكوارث. وحددت مبادرة نانسن أكثر من ٥٠ دولة استخدمت سلطاتها التقديرية لاستقبال أشخاص متضررين من الكوارث. وهذا الموقف شائع بوجه خاص في الحالات التي يتضرر فيها أشخاص ضرراً بليغاً ذاتياً من إحدى الكوارث. ولئن كانت هذه الدول قد اتخذت قراراتها بدوافع إنسانية، فإنها راعت مبادئ حقوق الإنسان.

١٩- وخلص السيد كالين إلى أنه حين تنعدم التزامات محددة تقضي باستقبال الأشخاص المشردين عبر الحدود في سياق الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الأخرى وبعدم إعادتهم، يكتسي تنسيق الجهود الوطنية ومضاعفتها أهمية قصوى في حماية هؤلاء الأشخاص. وينبغي أن يضطلع مجلس حقوق الإنسان بدور مهم في إشاعة هذه النهج القائمة على الحقوق.

٢٠- وأشارت مديرة غرين بيس - أفريقيا، السيدة نجيري كايبييري، إلى أن سبعة من أشد أكثر ١٠ بلدان عرضة لتغير المناخ تقع في أفريقيا. وتُظهر البحوث أن درجة الحرارة في أفريقيا قد ترتفع على الراجح وأن يشتد الجفاف فيها بسبب تغير المناخ وترتفع معدلات الحرارة بسرعة تفوق المتوسط العالمي. وسيزيد تغير المناخ انعدام المساواة الاجتماعية حدة لأن تقاسم المسؤولية عنه والتعرض لآثاره لا يتم على قدم المساواة.

٢١- وتناولت السيدة كايبييري عدة سبل يؤثر بها تغير المناخ في السكان وفي النظم الإيكولوجية في أفريقيا. ويمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم المسائل الأمنية ويثير نزاعات على الموارد الطبيعية المحدودة، مثل الأراضي الصالحة للزراعة أو المياه. ويحتمل أن يصبح الحصول على المياه أقوى أسباب النزاع والحرب في أفريقيا في الخمسة وعشرين سنة المقبلة. زد على ذلك، أن الصراعات تحول دون مشاركة السكان في إنتاج الغذاء فيزداد الجوع حدة. ويلحق الأثر المترام الناجم عن الكوارث الطفيفة خسائر فادحة بالفقراء.

٢٢- وخلال الخمسة وعشرين سنة الماضية، تضاعفت الكوارث الناشئة عن المناخ. ويفوق معدل الوفيات التي يسببها الجفاف في أفريقيا نظيره في أي منطقة أخرى. ففي عام ٢٠١٦ كان ٣٦ مليون شخص عرضة للجوع في جميع أنحاء جنوب أفريقيا وشرقها. وتفقر معظم الحكومات إلى خطط زراعية وطنية رغم أن معظم السكان يعتمدون على زراعة الكفاف. والقدرة على التكيف مع تغير المناخ محدودة. وفاقم تدهور البيئة الناشئ عن الزراعة الصناعية مشكلات تغير المناخ. ومن شأن التحول إلى النظم الزراعية الإيكولوجية أن يُبقي الكربون في الأرض ويدعم التنوع البيولوجي ويعزز غلات المحاصيل وسبل كسب العيش الزراعية بمرور الزمن. وتشكل الزراعة الإيكولوجية وسيلة من وسائل مكافحة تغير المناخ. وتمثل إزالة الغابات

في حوض الكونغو سبباً من أسباب تغير المناخ والفقر وفقدان الأنواع. ويهدد قطع الأشجار والزراعة الصناعية النظام الإيكولوجي الحيوي في الكونغو وتنوعه البيولوجي وثقافات المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ومساكنها وسبل كسب عيشها. وحوض نهر الكونغو، بصفته موطناً للكثير الأراضي الحثية الاستوائية، أهمية بالغة كبالوعة للكربون تحرق بها مخاطر جمة.

٢٣- ورغم أن انبعاثات غازات الدفيئة في أفريقيا لم تمثل سوى ٤ في المائة من المجموع العالمي، فإن أفريقيا تتضرر على نحو غير متناسب من أثر تغير المناخ. وتتضمن جهود التكيف مع تغير المناخ بالضرورة الهجرة وهي وسيلة راسخة القدم للتكيف في أفريقيا. وثمة حاجة إلى مزيد من التدابير، فالتدابير المتعلقة بالمناخ ينبغي أن تكون منصفة وطموحة وملزمة. فأفريقيا أهل للتمتع بالعدالة المناخية. وتسعى منظمة غرين بيس إلى اضطلاع بدورها في انقاذ الكوكب من خلال حملة البليون من الأعمال الشجاعة الرامية إلى تحديد سبل تمكن الناس من التعايش على نحو مستدام مع الطبيعة. وفي الختام، دعت السيدة كايريري الجميع إلى التحلي بالشجاعة في مكافحة تغير المناخ.

٢٤- وسلط السيد اتينرونغا راي بينيتي، المنسق الوطني لرابطة شباب كيريباس الوطنية للمنظمات غير الحكومية على الفروق بين نزوح الأشخاص غير الطوعي على نطاق واسع بسبب الصراع، أو غيره من الأسباب، والنزوح الناشئ عن أزمة تغير المناخ الحالية. وأدى استمرار استهلاك الوقود الأحفوري إلى تغير المناخ فارتفعت مستويات البحار وحدثت عواقب وخيمة أخرى. وخلافاً للاجئين وغيرهم من فئات السكان النازحين الذين قد يراودهم الأمل في العودة إلى ديارهم، قد لا يكون لبعض المتضررين في منطقة المحيط الهادئ مساكن يعودون إليها بعد هجرتهم. وتعني الهجرة لبعض المتضررين من تغير المناخ قطع الوشائج مع كل ما كانوا يولونه أهمية. ويهدد ذلك حقوقهم الإنسانية وسيادتهم وثقافتهم ولغتهم وهويتهم ورفاههم.

٢٥- ويمثل تغير المناخ أكبر تحديات حقوق الإنسان في العصر الحديث، لا سيما بالنسبة للنساء والشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة. وفاقم العزوف عن اتخاذ تدابير بشأن تغير المناخ هذا التهديد الوجودي لتمتع الشباب والأجيال المقبلة بالحق في التنمية. وحين تقضي درجات الحرارة المتغيرة والأعاصير على الموارد الغذائية، يضطر الناس إلى أن يتعلموا كيف يعيشون باستخدام قدر أقل من المياه ومنتجات محلية أقل عدداً. وفي ذلك انتهاك لحقوقهم في الحياة والغذاء والمياه والسكن والثقافة والهوية وغيرها من الحقوق. وتشكل إعادة التوطين بسبب تغير المناخ الملاذ الأخير. وهو يقتضي التخطيط المحكم الذي يصون كرامة جميع من يعينهم الأمر. ويستدعي احتمال حدوث هجرات جماعية في منطقة المحيط الهادئ اتخاذ تدابير فورية بشأن تغير المناخ.

٢٦- وينبغي أن يظل مجلس حقوق الإنسان حاثاً على اتباع نهج يقوم على الحقوق يتخذ من البشر محوراً له في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويتيح إطار التنمية القادرة على التكيف في منطقة المحيط الهادئ واتباع نهج متكامل لمواجهة تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث لأصحاب المصلحة إرشادات استراتيجية رفيعة المستوى تعزز قدرتهم على الصمود أمام آثار تغير المناخ والكوارث وتدعم التنمية المستدامة. ويستدعي النجاح التعاون الدولي في تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وفي وضع اللامسات الأخيرة على المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاق باريس وإجراء حوار تيسيري جامع. وأشار المنسق الوطني إلى الحوار التيسيري الذي

أجري في إطار رئاسة فيجي للمؤتمر الثالث والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمبادئ التوجيهية التنفيذية وخطط العمل الجنسانية والمجتمعات المحلية ومنصة الشعوب الأصلية والخسائر والأضرار بحسبانها أولويات تستدعي التمويل والتعاون الدوليين.

٢٧- وتعد منطقة المحيط الهادئ موطناً لثقافات شتى وتوجد بها غابات ومحيطات سليمة ليس بوسع العالم أن يفقدها. ومنعاً للضرر الذي يتعذر جبره، ينبغي أن تواجه جميع الدول الأعضاء تغير المناخ بحسبانه مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وتضطلع بمسؤولياتها، بقاء البشرية على قيد الحياة رهين بالقرارات والتدابير التي تُتخذ الآن. وفي الختام، دعا المنسق الوطني قادة العالم للالتزام بإقامة عالم أكثر عدلاً تكون فيه الأجيال القادمة في مأمن من ويلات تغير المناخ.

٢٨- وتناولت السيدة إريكا راموس، مؤسسة شبكة أمريكا الجنوبية للهجرات البيئية، في ملاحظاتها الجهود التي تبذلها الشبكة لإكساب تغير المناخ والكوارث والتدهور البيئي في أمريكا الجنوبية بعداً إنسانياً وإسما صوته. وتشكل الهجرة البيئية، سواء أكانت داخلية أم عبر الحدود، واقعاً في القارتين الأمريكيتين. وقد سلطت هيئات إقليمية شتى الأضواء على أثر تغير المناخ في الحراك البشري وفي حقوق الإنسان. وتُبين، أعاصير إيروا وماري وخوسية التي هبت في الآونة الأخيرة على منطقة الكاريبي وأمريكا الشمالية هذه الآثار الضارة.

٢٩- وفي أمريكا الجنوبية، تسببت الظواهر المناخية في ٨٠ في المائة من الكوارث التي كان وقعها أشد وطأة على الضعفاء والفقراء ومن بينهم الشعوب الأصلية وغيرهم ممن تعتمد سبل كسب عيشهم اعتماداً مباشراً على البيئة السليمة. وتمثل الهجرة الملاذ الأخير لمعظم المتضررين من تغير المناخ. ولم تكن السياسات والمعايير الوطنية كافية لمواجهة النزوح الداخلي وعبر الحدود في المنطقة. وتنزع المبادرات الحالية بشأن النزوح عبر الحدود إلى أن تكون وطنية الطابع وقصيرة الأجل وتقلبها الطوارئ. وتمثل البيانات غير الكافية عن النزوح عبر الحدود بسبب تغير المناخ والكوارث عقبة تعرقل إيجاد حلول إقليمية. وأدى انعدام تدابير تعترف بالمهاجرين لأسباب بيئية وتوفر الحماية لهم إلى الهجرة عبر قنوات غير رسمية فأضحى جمع البيانات الدقيقة عسيراً. بيد أن ذلك لم يوقف الهجرة، بل جعلها أكثر خطورة وزاد المخاطر التي تحيق بحقوق المهاجرين الإنسانية.

٣٠- ودعت السيدة راموس إلى التصدي للهجرة البيئية بطريقة متكاملة وجماعية على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وبوسع نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن يقوم بدور رئيسي في تعزيز وحماية حقوق المهاجرين البيئيين الإنسانية في الأمريكيتين بوضع معايير للحماية والرصد والاستماع إلى الأقوال وسواها من الإجراءات. ويمكن إنشاء آليات تتيح الحركة في المنطقة بحرية. ويمكن أن تقدم المشاورات الإقليمية دعماً تقنياً وإرشادات تقنية للحكومات الوطنية وتوطد عرى التعاون بينها. وعلى الصعيد الوطني، يمكن استخدام إضفاء الطابع النظامي على الممارسات الحالية وتحسينها، من قبيل التأشيرات الإنسانية التي تصدرها الأرجنتين والبرازيل وإكوادور وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية وغيرها، لتوسيع نطاق حماية حقوق الإنسان للنازحين بسبب آثار تغير المناخ السلبية. ولأن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تقف في طليعة المهتمين بهذه المسألة، فقد ضمنت تشريعاتها بشأن الهجرة تعريفاً للهجرة المناخية.

٣١- وفي الختام، أوصت السيدة راموس باتخاذ تدابير يمكن أن تؤدي إلى الاعتراف بالمهاجرين البيئيين تشمل مؤشراً للهجرة البيئية يقوم على منهجية تشاركية لجمع البيانات وتحدد أيضاً بدقة المجتمعات المشردة وتلك المعرضة للتشرد، وبروتوكولاً إقليمياً لتوفير الرعاية للمشردين

بسبب تغير المناخ، وتنسيق التدابير التي تتخذها الدولة وأنشطة الهيئات الإقليمية؛ ومؤشرات قانونية لتقييم المبادئ التوجيهية الدولية في مضممار الحراك الإنساني؛ وتضمنين تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في السياسات والمعايير الوطنية والإقليمية؛ وإدراج الهجرة البيئية ضمن أولويات هيئات الحماية.

باء- المناقشة التحوارية

٣٢- قُدمت مداخلات أثناء المناقشة العامة من ممثلي كل من بنغلاديش، والبرازيل، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ومصر، والاتحاد الأوروبي، وفيجي، وفرنسا، وألمانيا، وهايتي، وهندوراس، ولكسمبرغ، ومدغشقر، والمكسيك، والفلبين، وجنوب أفريقيا، وأوغندا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفييت نام.

٣٣- وتحدث أيضاً ممثلو المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومركز القانون البيئي الدولي والتحالف العامل لمشاركة المواطنين وصندوق الدفاع القانوني لإنصاف كوكب الأرض.

٣٤- واتفق المتحدثون على أن تغير المناخ يؤثر تأثيراً سلبياً في التمتع بطائفة واسعة النطاق من الحقوق، من بينها الحق في الصحة والحياة والعمل اللائق والغذاء والمياه والنظافة الصحية والتعليم والسكن والتنمية والثقافة. وتشكل آثار تغير المناخ السلبية، مثل ارتفاع مستويات البحار، والجفاف، والفيضانات، وتواتر أحوال الطقس القاسية، والتصحر دوافع بيئية للهجرة ويُتوقع أن تستفحل. والهجرة في حد ذاتها مسألة متعددة الأوجه تتسم بالتعقيد. وتؤثر الديناميات الطويلة الأجل والهيكلية والاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والسكانية وكذلك المسببات المباشرة، من قبيل الكوارث الطبيعية، في قرارات الهجرة البشرية.

٣٥- واستلقت حلقة النقاش التي دعا إلى عقدها مجلس حقوق الإنسان الانتباه إلى هذه المسائل في وقت ملائم، فأبرز المتحدثون فيها أهمية النقاش الحالي للعمليات الحالية ذات الصلة، مثل المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة وعمل آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأشار عدة متحدثون أيضاً إلى جدوى المناقشة للمفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

٣٦- واتفق المتحدثون على أن الدول ينبغي أن توفر الحماية التامة لجميع الحقوق الإنسانية للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، مع إيلاء عناية خاصة بحقوق المهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشّة، مثل الأطفال، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين، والأطفال المفصولون عن والديهم، والحوامل والمرضعات والشعوب الأصلية وضعاف الصحة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء.

٣٧- وينزع ملايين الأشخاص بسبب تغير المناخ، فتتأثر سبل كسب عيش كثير من مزارعي الكفاف، لا سيما في البلدان النامية. ولا خيار في كثير من الأحيان للفقراء والضعفاء سوى سلوك مسالك غير آمنة للهجرة. ويندرج هؤلاء المهاجرين كرها في عداد أشد الفئات وهنا حيال آثار تغير المناخ السلبية، وهم يواجهون مخاطر جسيمة في مجال حقوق الإنسان. والعمال المهاجرون ذوو الدخل المنخفض في أمس الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان.

٣٨- وثمة مناطق وبلدان تكون عرضة أكثر من غيرها لتغير المناخ، على رأسها منطقة المحيط الهادئ وأفريقيا والبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، فالذين يساهمون بأقل قدر في تغير المناخ كثيراً ما يكونون أشد تضرراً منه. ويكتسي امتثال البلدان المتقدمة للالتزامات الدولية للحد من الاحترار العالمي، بما فيها الالتزامات المتعلقة بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتوفير التمويل لها بموجب مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، أهمية بالغة للتكيف مع تغير المناخ وتوخي العدالة بشأنه.

٣٩- وأبرز عدة متحدثين الثغرات القائمة في حماية الأشخاص الذين يعبرون الحدود بسبب آثار تغير المناخ السلبية. ولا يحمي القانون الدولي على الدوام حقوق المشردين بسبب الكوارث المتعلقة باستقبالهم والسماح لهم بالإقامة في بلد غير بلدهم. ولا يزال ثمة أشخاص بحاجة إلى الحماية الدولية لحقوقهم الإنسانية، رغم أنهم لا يعتبرون لاجئين بموجب القانون. ويمكن أن تتيح آليات حماية حقوق الإنسان التكميلية وترتيبات الحماية أو الإقامة المؤقتة الحصول على حماية دولية. وأبرز برنامج الحماية في إطار مبادرة ناسن المعايير والمبادئ التوجيهية ذات الصلة.

٤٠- ودعا المتحدثون إلى اتباع نهج يقوم على حقوق الإنسان حيال تغير المناخ يضع مصالح البشر، بمن فيهم المهاجرون، في مركز الثقل ويضمن أن تكون الهجرة طوعاً لا كرهاً. ويشكل النهج القائم على حقوق الإنسان الذي دعا إليه صراحة اتفاق باريس في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ جزءاً أصيلاً من عوامل نجاح العمل في مجال المناخ. وينبغي أن تسترشد الدول بقانون حقوق الإنسان في تصميم سياساتها التي تحول دون التشرّد وتحمي السكان أثناءه وتمكن الأشخاص من النزوح بطريقة تصون كرامتهم وتعالج أسباب تغير المناخ الجذرية. وينبغي أن يحصل المتضررين من تغير المناخ على جبر الأضرار التي تلحق بهم. وفضلاً عن ذلك، تقتضي الحماية الفعالة لحقوق الإنسان أن تخفف جميع الدول وطأة تغير المناخ وأن تخلص اقتصاداتها من الكربون على أساس الإنصاف، والحق في التنمية.

٤١- وأشار المتحدثون أيضاً إلى العلاقة بين تغير المناخ والصراع، والتشرّد الداخلي، وكرهة المهاجرين، وحقوق الأجيال القادمة والرابط بين المياه وتغير المناخ والسلام. وتناول عدد منهم أيضاً الممارسات السلمية التي تحمي حقوق المهاجرين المتضررين من تغير المناخ. وتشمل هذه الممارسات إصدار التأشيرات الإنسانية، وتوفير الرعاية الاجتماعية للجميع بغض النظر عن جنسيتهم، والإقامة القانونية الدائمة للمقيمين من الجزر المرجانية المنخفضة المجاورة، ووضع مبادئ توجيهية لإعادة التوطين بغية حماية حقوق الأشخاص المعنيين وصون كرامتهم وبرنامج الحماية في مبادرة ناسن، ومنبر التشرّد بسبب الكوارث.

٤٢- وطرح المتحدثون على أعضاء الفريق أسئلة محددة تناولت مسائل عديدة من بينها الحماية التي يمكن أن يمنحها إطار حقوق الإنسان الدولي للمتضررين من تغير المناخ، وسبل تعزيز التنسيق بين الأطر القائمة لتوطيد عرى التعاون بين الدول والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين بغية حماية لحقوق الإنسانية للمهاجرين المتضررين من تغير المناخ، والسبل الكفيلة بتضمين حقوق الإنسان واعتبارات تغير المناخ في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ وكيف يمكن أن يعبر الاتفاق العالمي عن الروابط بين حقوق الإنسان وتغير المناخ والهجرة، وسبل حماية مبدأ عدم الإعادة القسرية، وحقوق المهاجرين لأسباب بيئية في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة، وكيف يمكن للدول المتضررة من الكوارث، لا سيما الدول ذات الموارد المحدودة، أن تضمن حماية

حقوق الإنسان وما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به آليات حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق المهاجرين الإنسانية في سياق تغير المناخ، وفضل السبل لحماية المهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال منهم، الذين يواجهون قدراً أكبر من مخاطر المناخ والهجرة؛ وما إذ كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ من الهجرة سياسة للتكيف مع تغير المناخ، وهل يوجد حق في الهجرة؛ ونوع الآلية اللازمة لمعايرة التزامات الدول بشأن حقوق الإنسان مع تدابيرها المتعلقة بالمناخ؛ وكفالة احترام حقوق جميع المهاجرين وحمايتهم، بغض النظر عن وضعهم.

جيم - الردود والملاحظات الختامية

٤٣ - خلال المناقشة التحوارية وبعدها، أتاح الرئيس لأعضاء الفريق الفرصة للرد على الأسئلة وإبداء ملاحظات ختامية.

٤٤ - ودعا السيد كالين، مبعوث رئيس منبر التشرذ بسبب الكوارث، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إلى الالتزام بنهج قائم على الحقوق للتصدي لتغير المناخ باعتباره القوة المحركة للهجرة. فعلى سبيل المثال، ثمة حاجة إلى مشاركة المتضررين مشاركة فعلية في قرارات إعادة التوطين، بما في ذلك الاحترام التام لحق الشعوب الأصلية في تقرير المصير. وينبغي أن يفتح الاتفاق العالمي مسارات للهجرة الآمنة والكريمة والمنظمة لمن يضطرون إلى مغادرة بلدانهم بسبب آثار تغير المناخ، بما في ذلك فقدان الأراضي. وينبغي للدول أن تتعهد باستخدام سلطاتها التقديرية في مسائل الهجرة لقبول الأشخاص المشردين عبر الحدود بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ و/أو الامتناع عن إعادتهم. وينبغي تنسيق التأشيرات الإنسانية وتدابير الحماية المؤقتة على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويجب أن يستند الاتفاق العالمي وغيره من الصكوك ذات الصلة التي يجري وضعها إلى الأحكام والقواعد والمبادئ الواردة في خطة ٢٠٣٠، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من أجل ضمان اتباع نهج متسق لحماية المهاجرين المشردين من جراء آثار تغير المناخ الضارة.

٤٥ - وأبرز السيد كلين، في ملاحظاته الختامية، أهمية الحد من مخاطر الكوارث لحؤول دون النيل من حقوق الإنسان، ودعا إلى التعاون الدولي الفعال الذي يشمل الدعم المالي والتقني، في أعقاب الكوارث. وينبغي أن تأخذ الوفود بنهج متسق في تناول حقوق الإنسان وتغير المناخ والهجرة في دورات مجلس حقوق الإنسان وفي المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي. وبوسع المجلس أن يستمر في الاضطلاع بدور مهم في التصدي لتغير المناخ والهجرة بدعم مشاركة الإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل في هذه المسائل. وللهيئات المنشأة بموجب معاهدات دور تؤديه أيضاً.

٤٦ - ورغم أن السيدة كابيبيري، المديرية التنفيذية لغرين بيس - أفريقيا، رأت في النقاش الذي أجره الفريق منطلقاً جيداً، لا تزال الحاجة قائمة لمواصلة النقاش وتعميقه للتوصل إلى سبيل للمضي قدماً، فالمشاكل التي يثيرها تغير المناخ تفتضي عملاً جماعياً. وحرى بمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات البيئية أن تعمل متكاتفاً ومع جميع الجهات المعنية الأخرى.

٤٧ - وفي العديد من بلدان أفريقيا، أعاق انعدام حسن التدبير جهود مكافحة تغير المناخ. وينبغي أن تخضع الدول لمزيد من المساءلة لدى السكان عن التزاماتها بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ. وأشارت السيدة كابيبيري إلى مثال فيجي التي تتيح ملاذاً آمناً للمهاجرين من

توفالو وكيريباس، مشددة على أن اتباع نهج قائم على الحقوق حيال تغير المناخ والهجرة أمر ممكن. وكل فرد مسؤول عن أن يتصرف. وبوسع احترام حقوق الإنسان وإنسانيتنا المشتركة أن يزيلا جميع الحواجز التي تحول دون الاضطلاع بعمل حاسم بشأن تغير المناخ، ومن بينها القيود على الموارد، بل يتحتم عليهما أن يفعلا ذلك.

٤٨- وفي الختام، أعادت السيدة كايبييري التأكيد على أهمية حسن التدبير وإدارة الموارد الطبيعية إدارة سليمة، واحترام القانون الدولي. وسأقت مثلاً على ذلك وقف قطع الأخشاب في الكونغو، وهو تدبير لم يحترمه المجتمع الدولي والحكومات المحلية على الدوام، فأثر ذلك تأثيراً سلبياً على البيئة وعلى المجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات وأدى إلى الهجرة وتغير المناخ. وفي بعض الأحيان، يكون القيام بالعمل السديد بسيطاً بساطة التقيد بالقانون واحترام الإنسان لأخوته في الإنسانية.

٤٩- ورداً على البيانات من الجمهور، شدد المنسق الوطني لرابطة شباب كيريباس الوطنية للمنظمات غير الحكومية، السيد بينيتي، على أن العالم بحاجة إلى أن يفي قادة جميع الدول بالتزامهم بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ. وذاك السبيل الوحيد لتفادي حدوث تغييرات أساسية في صلاحية الكوكب للحياة تؤثر في البشر لأجيال قادمة. وتأخذ منطقتي المحيط الهادي بعدد من الممارسات السليمة، من بينها إطارها الإقليمي للقدرة على الصمود. ولا غنى عن الشراكات المتعددة الجهات المعنية التي تشارك فيها المنظمات القاعدية والفئات المهمشة للتصدي لتغير المناخ والهجرة في منطقة المحيط الهادي. ويواجه الشباب الذين يضطرون إلى الهجرة تهديدات عديدة لأمنهم وهويتهم وحقوقهم. بيد أن الهجرة قد تكون لكثير منهم السبيل الوحيد للمضي قدماً. ويجب على العالم أن يكفل الحماية لهؤلاء المهاجرين. وفي الختام، شدد المنسق الوطني على أهمية إفساح المجال للشباب ولغيرهم للتعبير عن منظورهم بشأن تحديات تغير المناخ، مشيراً إلى أن كل شخص مسؤول في نهاية المطاف عن السعي لمواجهة هذه التحديات.

٥٠- وفي نظر مؤسس شبكة أمريكا الجنوبية للهجرات البيئية، السيدة راموس، يتيح الاتفاق العالمي بشأن الهجرة فرصة فريدة لحماية المهاجرين. وسيعزز استنباط روابط بين الاتفاق العالمي وغيره من العمليات ذات الصلة بالاتفاق، فعلى سبيل المثال، يتضمن إطار سندي وخطه عام ٢٠٣٠ أدوات لمنع الهجرة القسرية يمكن أن تعززها المفاوضات بشأن الاتفاق بتناول أسباب الهجرة وحماية حقوق المهاجرين بانتظام.

٥١- ولأن الهجرة تكون إقليمية في كثير من الأحيان، فبوسع المبادرات الإقليمية أن تقوم بدور حاسم في حماية المتضررين من الكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وعُقدت في منطقة أمريكا الجنوبية حلقات عمل عديدة (في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية) تناولت التشرذم بسبب الكوارث. وقد بدأت جهودها تؤتي زخماً إيجابياً. فعلى الصعيد الوطني، ينبغي تنفيذ الدول الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاق باريس، وأن تعمم منظور تغير المناخ في سياسات الهجرة وأن تنظر إلى الهجرة كوسيلة محتملة للتكيف مع تغير المناخ. أما على الصعيد الدولي، فبوسع الاتفاق العالمي بشأن الهجرة أن يكون أداة هامة. فعقد اتفاق عالمي متين الأركان يقوم على الحقوق سيشجع جميع المهاجرين لأسباب بيئية، ومن بينهم المهاجرون من أمريكا الجنوبية، الفرص لحماية أفضل وحسن تدبير أجود.

- ٥٢- ودعت السيدة راموس إلى حلول طويلة الأجل لحماية المتضررين من آثار تغير المناخ السلبية. ويمكن أن يقوم نظام البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بدور مهم في دعم نهج يقوم على الحقوق بالمساهمة في نقاش تدابير الحماية الفعالة. وينبغي أن تكون المجتمعات المحلية المتضررة أيضاً طرفاً في النقاش. وتقتضي حماية المتضررين من تغير المناخ واستنباط حلول مستدامة نهجاً متكاملاً وشاملاً للجميع. والمهاجرون بحاجة إلى تدابير قانونية وعملية لحمايتهم طوال دور التشرّد بما في ذلك عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. ولتنفيذ جميع هذه التوصيات وتوفير الحماية الشاملة للمهاجرين دون تمييز، دعت السيدة راموس إلى اتفاق عالمي متين.
- ٥٣- وبعد الملاحظات المذكورة أعلاه، اختتم رئيس مجلس حقوق الإنسان النقاش.

رابعاً- التوصيات

- ٥٤- خلال المناقشة، قدم المتحدثون عدداً من التوصيات. ودعوا إلى اتباع نهج قائم على الحقوق إزاء تغير المناخ والهجرة، يستند إلى مبادئ المساواة، وعدم التمييز والمسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة. وأوصوا بأن يواصل مجلس حقوق الإنسان عمله بشأن تغير المناخ. وينبغي للمجلس أن يساهم في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بتشجيع الاعتراف بالصلات بين تغير المناخ والهجرة والتمتع بحقوق الإنسان.
- ٥٥- ودعا المتحدثون الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية إلى الاعتراف على نحو صريح بتغير المناخ عاملاً حائماً على الهجرة، وإدماج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الصلة ومعالجة مسببات الهجرة الأخرى، مثل الفقر، وعدم المساواة، وانعدام الأمن والكوارث الطبيعية والروابط التي تربط بعضها ببعض. ويجب مضاعفة الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث، وتخفيف وطأة آثار تغير المناخ والتكيف معه، والحصول على المعلومات. وينبغي أن يحظى التعاون الفعال في مجال المياه، وعند الاقتضاء، الترتيبات المتعلقة بأحواض الأنهار بين البلدان المشاطئة، بالأولوية. وينبغي أن تتخذ التدابير الوقائية، مثل تحسين نظم الإنذار المبكر، والتنمية المستدامة، وإعادة التوطين المخطط لها (بصفتها الملاذ الأخير) لتخفيف تأثير تغير المناخ على التمتع بحقوق الإنسان. وينبغي أن تباح للمتضررين من تغير المناخ الحصول على سبل الانتصاف من الضرر الذي لحق بهم.
- ٥٦- ودعا المتحدثون إلى تنفيذ اتفاق باريس على سبيل الاستعجال، دون تراجع وبطريقة متماسكة ومتوازنة وعادلة تحترم مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وقدرات كل طرف. ومن أجل الوفاء بوعد اتفاق باريس، ينبغي أن تكفل الأطراف تضمين التزامات حقوق الإنسان على نحو تام وفعال في المبادئ التوجيهية لتنفيذ الاتفاق التي يجري التفاوض بشأنها حالياً.
- ٥٧- ويقتضي الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان في جميع أنحاء المعمورة من الدول أن تفي وفاء تاماً بواجبها في التعاون على الصعيد الدولي. وتعتمد الإجراءات الفعالة للتصدي لتغير المناخ والهجرة والنجاح في تنفيذ اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التمويل، ونقل التكنولوجيا،

والدعم التقني وفقاً لمبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى سعياً حثيثاً إلى تعزيز اتساق السياسات في مضمار الهجرة، والحد من مخاطر الكوارث، وحقوق الإنسان، والبرامج الإنمائية. ويعد التعاون الدول، ولا سيما من أجل تلبية احتياجات الأشخاص الأكثر عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، أمراً ملحاً. وينبغي أن تدعم تعبئة الموارد التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الدول الأكثر تأثراً بتغير المناخ. وينبغي أن تحمي الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ حقوق الشعوب والمجتمعات المحلية.

٥٨- وتستدعي آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تحسين الترتيبات المؤسسية والتمويل للاضطلاع بولايتها. ولا تتعلق الخسائر والأضرار فقط بالآثار المباشرة لتغير المناخ فحسب، بل وبآثره الطويل الأمد على التنمية، وقدرة الدول على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإتاحة المساعدة الإنمائية في أعقاب الخسائر الناشئة عن تغير المناخ. ودعا المتحدثون فرقة العمل المعنية بالنزوح ضمن آلية وارسو الدولية إلى إدماج حقوق الإنسان في خطة عملها لعام ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، ينبغي لفرقة العمل أن تنظر في تقرير الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام. وينبغي أن تشكل حقوق الإنسان الأساس الذي يُستند إليه في وضع توصيات، في هذه المناقشة وفي منتديات أخرى، بشأن النهج التي تجنب التشرذم وتحد منه وتتصدى له في سياق تغير المناخ.

٥٩- وينبغي أن تلبي سياسات وبرامج تغير المناخ والهجرة الاحتياجات المختلفة للفئات الضعيفة، مع مراعاة توفير الحماية لجميع الأشخاص دون أي تمييز على أساس وضع الهجرة أو الجنسية. ويقتضي ذلك الاعتراف بجميع قطاعات المجتمع، ولا سيما المتضررين على نحو غير متناسب من تغير المناخ، مثل الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الساحلية، والشعوب الأصلية، والأقليات، وكبار السن، والنساء والفتيات، والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، في عمليات اتخاذ القرارات ذات الصلة بتغير المناخ والالتزام بتضمين هذه القطاعات في هذه العمليات. وينبغي أن يكفل كلا الاتفاقيين العالميين اللذين يجري التفاوض بشأنهما حماية المرأة وتمكينها. ومن الأهمية بمكان أيضاً تثقيف الأشخاص المتضررين على نحو غير متناسب من تغير المناخ للحصول على حقوقهم. وينبغي أن يكون التثقيف جزءاً من الاستراتيجية الرئيسية لتمكين المجتمعات المحلية من التصدي لآثار تغير المناخ والتخفيف من حدته.

٦٠- وتقتضي ثغرات الحماية في مجال حقوق الإنسان تحسين البحث والتحليل، ولا سيما فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق المتأثرة سلباً بتغير المناخ، مثل الحق في الغذاء والماء والسكن والصحة والعمل اللائق والتراث الثقافي. وينبغي ألاّ يحول وضع المهاجر دونه ودون الحصول على الخدمات والاستفادة من تدابير الحماية أو المساعدة الإنسانية في حالة الكوارث الطبيعية. ودعا المتحدثون إلى اتخاذ تدابير محددة لحماية الأشخاص المعرضين للضرر الناجم عن تغير المناخ، وتعزيز التكيف مع تغير المناخ، وإنشاء وضع قانون مستدام لجميع من يضطرون إلى النزوح بسبب الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ. وثمة حاجة إلى تعزيز تنسيق تدابير الحماية الدولية.

٦١ - والحاجة ماسة أيضاً لتوضيح القانون البيئي الدولي وترسيخه. ويحق لجميع المهاجرين التمتع فعلاً بحقوقه الإنسانية بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة. ولذلك، ينبغي أن يكون إطار حقوق الإنسان نبراساً تتهدي به الهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في عملها ويشمل ذلك التمويل وتدابير التكيف والتخفيف. وحرى بآليات حقوق الإنسان، ومن بينها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، أن تدعم الدول فيما يتعلق بالتزامات حقوق الإنسان المنطبقة على تغير المناخ، بما في ذلك إبان أحداث الطقس البالغة الشدة والعمليات البطيئة الحدوث.